دور علماء المغرب والأندلس في تدعيم المذهب المالكي بالغرب الإسلامي
من منتصف القرن الخامس الهجري الى منتصف السادس

أ. د. إبراهيم القادري بوتشيش*

التعريف بالبحث

لقد سلك علماء المغرب والأندلس مجموعة من القنوات لتدعيم المذهب المالكي بالغرب الإسلامي - من منتصف (ق٥هـ) إلى منتصف (ق٦هـ) -، وتتمثل في التكوين والتشبّع بمبادئ المذهب المالكي، من خلال قيامهم برحلات علمية نحو المشرق الإسلامي، والتتلمذ على يد كبار أعلام المذهب هناك، ثم تدريس الفقه المالكي بعد عودتهم من المشرق كوسيلة ناجعة لنشره، فضلاً عن إسهامهم في تصنيف مجموعة من الكتب والمصنّفات كوسيلة أخرى للدعاية للمذهب وإشاعته، ناهيك عن دور أعلام المذهب المالكي أنفسهم في قيام الدولة المرابطية التي ناصرت المذهب وعملت على تثبيته وحمايته.

وكذلك توليهم منصب القضاء، ومن ثم التشريع وفق أسسه ومبادئه، وإصدار الفتاوى، والمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية وفَقْ أحكامه، مما زاد من انتشار وغلبة هذا المذهب بالغرب الإسلامي، وبذلك يكشف هذا البحث النقاب عن مختلف الأدوار التي قام بها علماء المغرب والأندلس من أجل ترسيخ جذور المذهب المالكي -المرحلة المحددة-، هذه الجذور التي لم تتزعزع رغم محاولة الموحّدين فرض المذهب الظاهري بعد منتصف القرن السادس الهجري، مما يفسّر صلابة عود المذهب المالكي، وبالتالي استمراريته كمذهب للمغاربة حتى الفترة الراهنة.

* أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب في جامعة مولاي إسماعيل بالمغرب، ولد في المغرب عام (١٩٥٥م)، وحصل على درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة محمد بن عبد الله بفاس، وكانت رسالته بعنوان: «التاريخ الإسلامي: أثر الإقطاع في تاريخ الأندلس»، وحصل على درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس، ورسالته: «الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين»، وله عدد من المؤلفات المنشورة.

المقدمة(١)

إن قراءة متأنية في التاريخ الإسلامي تكشف عن جملة من الأدوار الطلائعية التي قام بها العلماء المسلمون، لا على مستوى نشر العلم والمعرفة فحسب، بل في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . أما في المجال المذهبي فإنهم تركوا بصمات واضحة في مسار التغيرات والانعطافات الحاسمة التي عرفها المجتمع الإسلامي، وهذه قاعدة تاريخية تتأكد للباحث كلما تعمّق في دراسة التاريخ المذهبي للأمة الإسلامية، ووقف على التحولات والتغيرات التي عرفها . ولعلّ أول ما يلفت النظر في تتبع منحنى التطور المذهبي بالغرب الإسلامي، تلك الطفرة التي شهدها المذهب المالكي بهذه المنطقة ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري حتى منتصف القرن الذي يليه، والتي تجسّدت في سيادة هذا المذهب في جل مرافق الحياة السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، ورجحان كفّته على سائر المذاهب الأخرى .

ولا يخامرنا شك في أن هذا الحدث الذي يعتبر بكل المقاييس ظاهرة متميزة في تاريخ الغرب الإسلامي، جاء إفرازاً لمجموعة من المعطيات المتشابكة، كالمعطى البيئي الذي ركز عليه ابن خلدون في مقدمته(٢)، والرحلات العلمية التي اتجهت خلال القرن الخامس الهجري من المغرب والأندلس نحو المشرق الإسلامي، فضلاً عن دور الدولة المغربية في التمكين للمذهب المالكي ونصرته. بيد أن تفسير الصحوة التي شهدها المذهب المالكي بالمغرب والأندلس خلال تلك الحقبة لا يتأتى بمعزل عن رصد الأدوار المختلفة التي قام بها علماء الغرب الإسلامي، والتي أسفرت في نهاية المطاف عن سيادة المذهب وانتشاره في تلك الربوع الغربية من العالم الإسلامي، فأين تتجلى تلك الأدوار؟ وما هي أهميتها في

---

(١) انظر الاختزالات والرموز المستعملة في البحث، في آخره قبل المصادر.

(٢) يراجع كتاب المقدمة لابن خلدون، ج٣، ص١٠٢٠-١٠٢١ ، وفيه يعزو هذا المؤرخ و العالم الاجتماعي في تفسيره لسيادة وانتشار المذهب المالكي بالمغرب إلى طابع البداوة الذي غلب على أهل المغرب، وتشابه نمط حياتهم مع حياة الحجازيين البدوية، مضيفاً أن رحلاتهم اقتصرت على الحجاز، خاصة المدينة المنورة التي كان يسود فيها المذهب المالكي . وانظر أيضاً: البيئة و أثرها في صياغة مذهبنا المالكي، لمحمد العمراني، مجلة دعوة الحق . عدد ٢٤٥، سنة ١٩٨٥م.

تصاعد منحنى انتشار المذهب المالكي بالمغرب والأندلس؟ ذلك ما نسعى في هذا البحث إلى البرهنة عليه وتأكيد صحته من خلال الأدلة والقرائن .

وفقاً لما تمدنا به النصوص المتاحة، خاصة تلك الواردة في كتب الطبقات والتراجم والفهارس والمشيخات، يمكن القول : إن ثمة خمس قنوات نهجها علماء المغرب والأندلس لترسيخ المذهب المالكي في هذا الجناح الغربي من دار الإسلام، وهي :

١- الرحلات العلمية التي قاموا بها نحو المشرق الإسلامي، والتي أسفرت عن تكوين أطر مالكية ستعمل على نشره بكافة مناطق الغرب الإسلامي .

٢- ثم تدريس المذهب المالكي وتلقين أسسه لمختلف شرائح المجتمع المغربي - الأندلسي بعد العودة من المشرق .

٣- والجنوح نحو تأليف الكتب المالكية وأعلام المذهب كأسلوب لنشره .

٤- فضلاً عن مساهمة هؤلاء العلماء في إنشاء دولة على أساس المذهب المالكي، وهي الدولة المرابطية التي لم تأل جهداً في نصرة هذا المذهب وتثبيت قواعده .

٥- ناهيك عن تولي العلماء منصب القضاء وفق التشريع المالكي، وهو ما ساهم في تغلغله وترسيخه داخل نسيج مجتمع الغرب الإسلامي .

وقبل الخوض في دراسة هذه القنوات المتنوعة التي سلكها علماء المغرب والأندلس من أجل تدعيم المذهب المالكي ببلادهم من منتصف القرن الهجري الخامس إلى منتصف القرن السادس، نرى من الناحية المنهجية ضرورة التذكير- في عجالة - بالوضعية المذهبية بالمغرب والأندلس قبل هذه المرحلة، وموقع المذهب المالكي في الخريطة المذهبية بالمنطقة، بغية إدراك التطور الهائل الذي حدث بعد ذلك .

الوضعية المذهبية في المغرب والأندلس قبل منتصف القرن الخامس الهجري :

لا يتأتى إدراك الأدوار التي لعبها علماء المغرب والأندلس في التمكين للمذهب المالكي دون الوقوف على الخريطة المذهبية السائدة في بلاد المغرب والأندلس، ووضعية المذهب المالكي فيها .

فاعتماداً على النصوص والروايات الواردة في أمّات المصادر التراثية التي تنتمي لحقل الأدب الجغرافي وكتب الفرق والملل والنحل – رغم شحّ معلوماتها – يمكن للباحث أن يستشف نوعاً من التعددية المذهبية في المغرب والأندلس قبل منتصف القرن الخامس الهجري، أي قبل ظهور أكبر دولة حققت الوحدة المذهبية على أساس المذهب المالكي، وهي دولة المرابطين.

في سياق هذا الاستكشاف للخريطة المذهبية، يمدنا البكري بمعلومات عن مناطق انتشار المذهب الشيعي بالمغرب، فيشير إلى أن التشيّع نجح في اختراق قبيلة بجنوب المغرب يعرف أهلها ببني لماس الذين وصفهم بأنهم « روافض يعرفون بالبجليين »(١). كما يذكر أن البذرة الأولى للتشيع نبتت في منطقة السوس الواقعة جنوب المغرب الأقصى قبيل ظهور أبي عبد الله الشيعي الفاطمي، على يد رجل يدعى محمد بن ورستّد الذي تجرّأ على الصحابة، فدعا إلى سبّهم، وأحلّ المحرّمات. وتزودنا مصادر أخرى (٢) برواية مختلفة تشير إلى وجود فرقتين شيعيتين في السوس بجنوب المغرب أيضاً، إحداهما حشوية (٣)، والثانية موسوية إثنا عشرية تقول بإمامة موسى الكاظم بن جعفر الصادق (٤). وتتفق مختلف النصوص على التناحر والتطاحن الذي ظلّ قائماً على قدم وساق بين الفرقتين في إطار الصراعات المذهبية التي عرفتها البلاد المغربية. وينفرد المقدسي برواية خاصة سمى فيها الطائفة الشيعية الواردة عند البكري بالإدريسية، مشيراً إلى أن مذهبها يقترب من

---

(١) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، ص١٦١ .

(٢) وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، قطعة منتخبة من كتاب نزهة المشتاق، للإدريسي، ص٦٢ – صورة الأرض، لابن حوقل، ص٩٠ .

(٣) الحشوية بسكون الشين أو فتحها، فرقة مبتدعة يرجع أصلها إلى السبائية، وهي فرقة عبد الله بن سبأ الذي كان يقول بتأليه علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه. يراجع: معجم الفرق والمذاهب الإسلامية، لإسماعيل العربي، ص١٣٥ .

(٤) الموسوية فرقة مذهبية تقول بإمامة موسى الكاظم بن جعفر، أما الفرقة الإثني عشرية، فهي الفرقة الشيعية التي تقول بسلسلة تتكوّن من إثني عشر إماما، في مقابل الفرقة التي تقول بتسلسل سبعة أئمة فقط، وقد انقسمت هذه الفرقة على نفسها بعد الإمام الحسن العسكري إلى عدة فرق بلغت إحدى عشرة فرقة، ينظر نفس المرجع، ص٤٤ .

مذهب القرامطة [١]. ومهما كان الأمر، فإن هذه النصوص الصريحة تفنّد ما ذهب إليه المستشرق " ألفرد بل Alfred BEL "[٢] الذي شكّك في إمكانية الوجود الشيعي في منطقة السوس المغربية .

إلى جانب المذهب الشيعي، ظلّ المذهب الخارجي يفرض نفسه في الخريطة المذهبية بالمغرب الأقصى،ينهض دليلاً على ذلك قول أحد المؤرخين[٣]:« ولم تنقطع منه -المغرب- الخارجية إلا في المائة الرابعة في دولة لمتونة »، ويقصد بها دولة المرابطين . وتقدم إمارتا بني مدرار في مدينة سجلماسة، وبرغواطة في غرب المغرب الأقصى نموذجين للمذهب الخارجي الصفري آنذاك[٤]. كما ظهر مذهب الاعتزال في مدينة سجلماسة أيضاً، فضلاً عن مدينة وليلي بوسط المغرب، وطنجة بشماله[٥] .

علاوة على انتشار هذه المذاهب الإسلامية ببلاد المغرب، وجدت به كذلك عقائد بدعية تجسدت في حركة المتنبئ حاميم في منطقة الريف شمال شرق المغرب[٦]، إلى جانب حركات بدعية أخرى شكلت استمراراً لبدعة حاميم السالف الذكر؛ وفي هذا الصدد يشير ابن خلدون إلى متنبئ جديد ظهر في منطقة غمارة الواقعة شمال المغرب عرف باسم عاصم بن جميل[٧] . كما يفهم من كلام البكري أن أحد أبناء المتنبئ حاميم ظلّ يحتلّ مكانة متميزة بين أفراد قبيلته[٨]، وأن إباحية النساء ظلت سائدة في تلك الأوساط، فضلاً عن عادات أخرى لا تمت إلى الإسلام بصلة، ناهيك عن ذيوع أشكال من السحر والشعوذة التي عشّشت في العقلية المغربية آنذاك .

---

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي، ص٢٣٨ .

(٢) La Religion Musulmane en Berbèrie , Esquisse d?histoire et de sociologie religieuse , Alfred Bel , T1 , p 220 .

(٣) تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، للزياني، (مخ)، ص ١٤ .

(٤) مغربيات : دراسات جديدة، لمحمود إسماعيل، ص٥٣ .

(٥) صورة الأرض، لابن حوقل، ص٩٩ .

(٦) روض القرطاس، لابن أبي زرع، ص٩٨-٩٩ .

(٧) كتاب العبر، لابن خلدون، ج٦، ص٢٨٨ .

(٨) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، ص١٠٠-١٠٢ .

يضاف إلى كل ذلك انتشار ديانات ومعتقدات وثنية وجدت التربة الخصبة في بعض مناطق الأطلس الكبير(١).

أما بالنسبة للمذهب المالكي بالمغرب، فقد كوّن دعاته خلايا متفرقة للدعوة والتنظيم سواء في الرباطات كرباط وجّاج بن زلّو اللمطي في نفيس جنوب المغرب، أو بعض المدن التجارية كفاس وسبتة وتلمسان . بيد أنه لم يعرف تطوراً ملموساً منذ القرن الثاني الهجري الذي بدأ فيه يتسرب نحو بلاد المغرب بفضل الجهود التي بذلها الرعيل الأول من علماء الغرب الإسلامي الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك بن أنس، نذكر من بينهم يحيى ابن يحيى بن كثير من بربر مصمودة، الذي لقيه وسنّه لا يتجاوز ثمانية وعشرين ربيعاً، ومنه سمع الموطأ(٢) . ومنهم من لم يلق مالكاً ولكنه درس على تلامذته، ونذكر في هذا الصدد درّاس بن إسماعيل (ت سنة ٣١٧هـ) الذي كان حافظاً للرأي على المذهب المالكي(٣)، ولم يبخل في بذل جهود محمودة استهدف بها نشر هذا المذهب، حتى اشتهر به مالك بن أنس في المغرب(٤)، ناهيك عن موسى بن يحيى الصديني الذي « كان له رحلة إلى المشرق لقي فيها أبا جعفر الأسواني المالكي »(٥)، وعبد الله بن إبراهيم الأصيلي الذي كان من حفاظ مذهب مالك ومن أبصرهم بعلله ورجاله(٦).

وكان هؤلاء العلماء يحظون بتقدير الإمام مالك ويحضرون جلساته العلمية، وفي هذا الصدد يشير المالكي إلى مجلس علمي حضره أحد العلماء المغاربة ويدعى علي بن

---

(١) نفسه، ص١٦١، ويذكر أن أهل هذه المنطقة كانوا يعبدون الكبش .

(٢) المقتبس من أنباء أهل الأندلس، لابن حيان، ص٢١٨ .

(٣) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، تحقيق سعيد أحمد أعراب، ج٦، ص٨١- تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، ج١، ص١٤٦

(٤) جذوة الاقتباس، لابن القاضي، ق١، ص١٩٢ .

(٥) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، ج٢، ص١٥٠ .

(٦) النبوغ المغربي في الأدب العربي، لعبد الله كنون، ج١، ص٥١ .

يونس بن عياض . وخلال هذا المجلس ثار نقاش ديني بين الإمام مالك وسفيان بن عيينة الذي ذكر حديثاً شدّ انتباه العالم المغربي إلى درجة أنه نقل حرفياً ما حدّث به سفيان المذكور[١] .

كما حضر نفس العالم المغربي بمعية وفد بربري أحد المجالس العلمية التي عقدها الإمام مالك، حيث طرحت في هذا المجلس مسائل دينية [٢] . ولا يراودنا الشكّ في أن هذه المجالس العلمية مع الإمام مالك بن أنس، ساهمت إلى حدّ كبير في تأثر علماء المغرب بالمذهب المالكي، وقيامهم بنشره فور عودتهم لبلادهم .

أما بالنسبة لعلماء الأندلس، فثمة كوكبة لامعة منهم توجهت نحو المدينة المنورة بغية لقاء الإمام مالك وتحصيل العلم على يديه، نذكر من بينهم زياد بن عبد الرحمن القرطبي المعروف بشبطون (ت سنة ٢٠٤ هـ)، الذي لقيه وسمع منه الموطأ[٣]، وحسّان بن يسار الهذلي الذي رحل مع أخيه فسمعا منه[٤] . وكان بعض علماء الأندلس يمكثون مدة طويلة مع الإمام مالك مثل الفقيه شبطون بن عبد الله الذي لازمه وسمع منه حتى وفاته[٥]، ثم الفقيه الأندلسي حفص بن عبد السلام السلمي الذي ظل ملازماً له مدة سبعة أعوام[٦]، فضلاً عن يحيى بن يحيى الليثي (ت سنة ٢٣٤هـ) الذي سمع منه و من فقهاء المدينة[٧]، وبقي مقيماً عنده حتى بعد انتهاء السماع منه، معلّلاً بقاءه معه بقوله: « أقمت لأستفيد من شمائله »[٨] .

(١) رياض النفوس، للمالكي، ج١، ص٢٩٢-٢٩٣ .

(٢) نفس المصدر، ص٢٩٢ .

(٣) نفح الطيب، للمقري، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج٢، ص٢٥٥-٢٦٥ .

(٤) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، ج١، ص١١٦ .

(٥) نفس المصدر، ص١٩٩ .

(٦) نفس المصدر، ص١١٨ .

(٧) جذوة المقتبس، للحميدي، ج٢، ص٢٠٩-٢١٠ .

(٨) تقديم الرحلة للبغدادي، لنور الدين عتر، ص٢٦-٢٧ .

والجدير بالإشارة أن العالم الأندلسي أبا عبد الله زياد شبطون السالف الذكر، كان أول من أدخل الموطأ إلى الأندلس بعد سماعه المباشر من الإمام مالك[١] . وبعد ذلك أقدم مجموعة من علماء الأندلس على تأليف تفاسير الموطأ مثلما فعل عبد الملك بن حبيب (ت عام ٢٣٨ هـ)، بل إن هذا الأخير ألّف كتاب " الواضحة " الذي يعتبر مختصراً لكتاب الموطأ[٢] .

أما في المغرب الأقصى فيذكر أن أبا الحسن علي بن زياد العبسي التونسي يعتبر أول من أدخل كتاب الموطأ للمغرب بعد رحلته نحو الحجاز، وهو الذي قام بتفسير آراء مالك التي لم تكن معروفة لدى المغاربة قبل ذلك[٣]، وإن كان بعض الباحثين يخالفون هذا الرأي فيذهبون إلى القول بأن القاضي عامر بن محمد القيسي كان أول من أدخل كتاب الموطأ للمغرب الأقصى حيث شاع في عهد الأمير إدريس الثاني (١٨٧-٢١٣هـ)، ثاني أمراء الدولة الإدريسية، مما أسفر عن انتشار آراء الإمام مالك انتشاراً كبيراً في أوساط المجتمع المغربي[٤] . وبالرغم من تشيّع الأدارسة وانتصارهم لآل البيت، لم يمانعوا في انتشار "الموطأ "، وهو أمر يفسر حسب بعض الدارسين بتضمّنه روايات روى فيها مالك عن عبدالله بن الحسن، والد الإمام إدريس الأكبر (١٧٢-١٧٧)، مؤسس الدولة السالفة الذكر[٥] .

---

(١) نفح الطيب، للمقّري، ج٢، ص٢٥٥-٢٥٦ .

(٢) تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، ج١، ص٢٧٠ .

(٣) رياض النفوس، للمالكي، ج١، ص٢٣٤ . والملاحظ أن المالكي ينص بصريح العبارة أن علياً بن زياد التونسي كان أول من أدخل الموطأ للمغرب، وقد استعمل هذا المصطلح وليس مصطلح إفريقية التي تعني تونس الحالية، علماً بأن مصطلح إفريقية ورد في تراجم أخرى بنفس الكتاب . ولا ندري المبررات العلمية التي حدت بالمرحوم عمر الجيدي إلى القول بأن علي بن زياد التونسي يعد أول من أدخل الموطأ للقيروان دون أن يتنبه إلى مصطلح المغرب الوارد عنده في النص .

(٤) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي، لعمر الجيدي ، ص١٦٠ .

(٥) الأثر السياسي والحضاري للمالكية في إفريقيا الشمالية، للسيد محمد أبو العزم داود ، ص١٦٦ .

وعلى عكس المغرب الذي لم يشكّل فيه المذهب المالكي سوى جزر متناثرة عبر بعض المناطق، فإن الأندلس عرفت انتشاراً ملحوظاً للمذهب المالكي بفضل رعايته وحمايته من قبل الأمراء الأمويين في الأندلس، وهو ما فسّره بعض الدارسين برغبة هؤلاء في الاستقلال عن الخلافة العباسية التي كانت قد أبدت موقفاً معارضاً من الإمام مالك(١)، وكذلك عن الدولة الفاطمية التي تبنت المذهب الشيعي(٢).

وقد قدّر لهذا المذهب أن ينتشر في هذا البلد ابتداء من عهد الأمير الأموي الأندلسي هشام الرضى (١٧٢ - ١٨٠هـ)، الذي يجمع كل من القاضي عياض وابن حزم الأندلسي أنه لعب دوراً أساسياً في إلزام الناس بمذهب مالك عندما صيّر القضاء والإفتاء عليه « فالتزم الناس من يومئذ هذا المذهب وحموه بالسيف »(٣).

بيد أن جهود العلماء في التمكين للمذهب المالكي بالأندلس حقيقة لا يرقى إليها الشك، ويبرز في هذا الصدد ما قام به الفقيه الأندلسي أبو محمد الغازي بن قيس الأموي (ت ١٩٥ هـ)(٤)، وأبو محمد عيسى بن دينار بن وهب القرطبي (ت ٢١٢ هـ)(٥)، فضلاً عن أبي عبد الله بن زياد بن عبد الرحمن القرطبي المشهور باسم شبطون (ت٢٠٤هـ)، والذي يعتبر أول من أدخل كتاب الموطأ للأندلس بعد سماعه من الإمام مالك بن أنس كما سلف الذكر(٦).

(١) الإسلام في إسبانيا، للطفي عبد البديع، ص٤٠ .

(٢) تكوين العقل العربي، لمحمد عابد الجابري، ص٢٩٨ .

(٣) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج١، ص٢٦ - ٢٧ - وانظر نص ابن حزم كما ورد في كتاب المعيار المعرب، للونشريسي، ج٦، ص٣٥٦-٣٥٧ .

(٤) انظر: شجرة النور الزكية، لمحمد بن محمد بن مخلوف، ج١، ص٦٣ .

(٥) نفس المصدر، ص٦٤ .

(٦) نفح الطيب، للمقري، ج ٢، ص٢٥٥- ٢٥٦ .

وإذا كان المذهب المالكي قد عرف المزيد من الانتشار في عهد الإمارة والخلافة الأموية، فقد عرف بعض التقوقع إبان القرن الرابع الهجري، رغم ظهور بعض الأعلام المالكيين خلال هذه المرحلة . وبقي كذلك بسبب الفتنة البربرية وانقسام الأندلس إلى عدة ممالك طائفية بلغت (٢٢) إمارة، إلى أن ضمّ المرابطون الأندلس لحكمهم بعد معركة الزلاّقة سنة ٤٧٩هـ ورجوع يوسف بن تاشفين إلى الأندلس بهدف الإطاحة بحكم ملوك الطوائف، وهي المرحلة التي سنتناول فيها صحوة المذهب المالكي من جديد، وجهود العلماء المالكيين في انتشاره .

القنوات الرئيسية التي سلكها علماء المغرب والأندلس لتدعيم المذهب المالكي:

أولاً: رحلة علماء المغرب والأندلس نحو المشرق الإسلامي وأثرها في تكوينهم المذهبي المالكي:

من المتفق عليه أن النصوص الشرعية تحض على الرحلة واختراق الآفاق عبر المعمور لطلب العلم، والأخذ من قبس المعرفة، بهدف بناء الشخصية العلمية للفرد والمجتمع . والمتأمل في تلك النصوص لا يجد عناء في الوقوف على ما تحويه من دعوة إلى الضرب في الأرض والحثّ على التفقه في المسائل الدينية، وهو ما يتجلى في قوله عز وجل: ﴿ **فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾[١] . وفي نفس المنحى جاءت الأحاديث النبوية تحضّ الفرد على الرحلة في طلب العلم وتشجّعه على ذلك، وهو ما يتجلّى في قوله صلى الله عليه وسلم: (من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سهّل الله له به طريقاً من طرق الجنة)[٢]، وفيما روي عنه: (اطلبوا العلم ولو بالصين)[٣].

---

(١) سورة التوبة، الآية ١٢٢ .

(٢) صحيح ابن حبان، لابن حبان، ج١، ص٢٨٤-٢٨٥، وتوسع محققه في تخريجه فانظره إذا شئت .

(٣) من حديث أنس، انظر: إحياء علوم الدين، للغزالي، وتخريجه للعراقي ج١، ص١٥، وكشف الخفاء، للعجلوني ج١، ص١٥٤ .

تأسيساً على هذه النصوص القرآنية والحديثية، انطلق العلماء المسلمون وضمنهم علماء المغرب والأندلس، يجوبون الأرض طولاً وعرضاً لتحصيل العلم والمعرفة . وقد شمل خط رحلتهم مختلف الاتجاهات، بيد أن الاتجاه نحو المشرق الإسلامي شكل نصيب الأسد في تلك الرحلات، رغم بعد الشقة ومخاطر الطريق، وهو أمر لا يفسّر بما كان يزخر به المشرق من مناخ فكري شكّل مركز استقطاب دائم للعلماء فحسب، بل يُفسَّر أيضاً برغبة هؤلاء في أداء فريضة الحج، وهي فرصة كانوا يغتنمونها لإكمال الرحلة نحو الشام والعراق وغيرها من مراكز الثقافة الإسلامية .

وبذلك تصبح رحلة علماء المغرب والأندلس نحو المشرق الإسلامي أول عامل ساهم بشكل مباشر في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب والأندلس، خاصة إذا وضعنا في عين الاعتبار إن المغاربة والأندلسيين كانوا يتنافسون في القيام برحلات علمية للمشرق، سواء نحو مكة المكرمة أو المدينة المنورة، أو بلاد الشام . غير أن أهم محطة مشرقية شدوا إليها الرحال كانت بلادِ العراق التي شكلت خلال القرن الخامس الهجري صرّة الثقافة الإسلامية، حتى إن ابن حزم، وهو من كبار العلماء الأندلسيين، عدّها « دار هجرة الفهم وذويه ومراد المعارف وأربابها »[١]، واعتبرها المستشرق ليفي بروفنسال Levi Provençal محطة علمية أساسية لعلماء الأندلس خلال القرن المذكور[٢] . بيد أن النقطة الجوهرية في الرحلة العلمية المغربية- الأندلسية نحو العراق تكمن في أن هذه الأخيرة شهدت خلال القرن الخامس الهجري صحوة المذهب السنّي وسيادته في كافة مناحي الحياة، وهو ما سيساهم بشكل مباشر- انطلاقاً من مبدأ التفاعل والتأثر والتأثير بين جناحي العالم الإسلامي - في انتشار المالكية بالمغرب والأندلس أيضاً .

---

(١) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، ضمن كتاب رسائل ابن حزم، لابن حزم الأندلسي، ج٢، ص١٨٧ .

(٢) Histoire de l’Espagne Musulmane, Provençal, vol III, p 488

لقد جاءت الصحوة السنّية التي شهدها المشرق الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري نتيجة صراع ضار خاضه السلاجقة ضد أنصار المذهب الشيعي، ولم يتوقفوا أحياناً عن استخدام القوة العسكرية لتثبيت دعائم المذهب السنّي(١) . إلا أن الظاهرة الجديدة اللافتة للانتباه في تطور الصراع بين المذهبين خلال القرن الخامس الهجري، تتجلى في تغيير السلاجقة أسلوب المواجهة ضد خصومهم الشيعة من الحرب والاقتتال، إلى طابع سلمي يتجلى في إنشاء مدارس أطلقوا عليها اسم المدارس النظامية، نسبة إلى الوزير السلجوقي نظام الملك الذي أبدع هذا الأسلوب الجديد لإيقاف الاكتساح الشيعي، والحد من تغلغله في شرايين المجتمع العراقي، مقابل إنعاش الفكر السنّي وسيادته في كافة مناحي الحياة(٢)، لذلك يمكن القول إن المدارس النظامية حملت أهدافاً استراتيجية لتحقيق مشروع المدّ السنّي عبر أرجاء العالم الإسلامي(٣)، وحسبنا أنها أنشئت في أهم المدن وفق توزيع جغرافي محكم لأداء غاياتها وتحقيق أهدافها المتوخاة(٤) . وأسفرت هذه المدارس عن انتصار المذهب السنّي، وتكوين أطر تكلفت بمهمة تدريسه ونشره، وبذلك حقق هذا المذهب انتصاراً بيّناً في صراعه مع المذهب الشيعي(٥) .

ولتحقيق فكرة الامتداد السنّي عبر المجال الإسلامي برمّته، عولّت هذه المدارس في إطار خطتها الشاملة، على استقطاب العلماء من كافة أرجاء العالم الإسلامي، وضمنها علماء المغرب والأندلس . وبما أن أسلوب الدعوات المذهبية اقترن دائماً بالتجارة كأداة من

---

(١) تاريخ الخلفاء، للسيوطي، ويذكر عدة عمليات عسكرية قام بها السلاجقة ضد خصومهم الشيعة، انظر: ص٤١٨، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٧ .

(٢) تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، لمحمد عبد الرحيم غنيمة، ص٧٥ .

(٣) وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج٤، ص٢١٧ - تاريخ الخلفاء، للسيوطي ، ص٤٢٠ - أعلام الإسكندرية، لجمال الدين الشيال، ص٦٠ .

(٤) التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي من القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، لعبد المجيد بدوي، ص١٨٠ .

(٥) نفس المرجع، ص٢٠٨ .

أدوات الاستقطاب، فقد اعتمدت المدارس النظامية على إيجاد صلات علمية مع علماء المغرب والأندلس المستقرين في المدن التجارية المهمة كسجلماسة وفاس وأغمات وقرطبة وإشبيلية وتلمسان، وتلك حقيقة أكّدها الجغرافي الأندلسي عبيد الله البكري الذي وصف المدينة الأخيرة بأنها « دار للعلماء والمحدِّثين وحملة الرأي على مذهب مالك بن أنس رحمه الله »(١).

في ضوء هذه المستجدات التي عرفها المدّ السنّي في بلاد المشرق الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري عن طريق المدارس النظامية، بات بديهياً أن يصل تأثيره إلى المغرب والأندلس؛ ولا غرو فإن الشهرة التي اكتسبتها تلك المدارس جعلت علماء الغرب الإسلامي يتقاطرون عليها ويتأثرون بأعلامها، إذ تشير المصادر إلى ثلة من هؤلاء العلماء الذين يمّموا وجههم نحو العراق للقاء علماء السنّة المشارقة، نذكر من بينهم أبا بكر بن العربي(٢) وأبا الوليد الباجي، وأبا علي الصدفي(٣)، وأبا عبد الله الحميدي، وأبا بكر الطرطوشي(٤).

ويبدو أن المدارس النظامية السنّية بالعراق أخذت بإعجاب علماء المغرب والأندلس إلى درجة أن بعضهم قضى بها ردحاً من الزمن، وحسبنا أن أبا علي الصدفي مكث بها مدة ناهزت الخمسة أعوام قضاها صحبة العلماء هناك(٥). ولم تحل خطورة الطريق الواصل بين الشام والعراق آنذاك دون تردد الفقيه الأندلسي أبي بكر بن العربي على العراق مرتين، ولم يخف هذا العالم الأندلسي إعجابه بالمناخ العلمي السائد فيها(٦)؛ بل ثمة من العلماء

---

(١) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، ص٧٧ .

(٢) انظر ما ورد عن رحلته مع والده إلى الخليفة العباسي المستظهر بالله، ولقائه بأستاذه الإمام الغزالي في كتاب " ترتيب الرحلة في الترغيب للملة " (مخ) خ.ع.و.م.ر، رقم ك ١٢٧٥، ضمن مجموع .

(٣) كتاب في تراجم الأولياء، لمؤلف مجهول، (مخ) خ.ع.و.م.ر، رقم ج ١٢٧١، ص٢٠١ .

(٤) أعلام الإسكندرية، لجمال الدين الشيال ، ص٦٠ .

(٥) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، ج١، ص٢٣٦ .

(٦) العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي، تحقيق عمار الطالبي، ص٤٩٨ .

الأندلسيين و المغاربة من آثروا الإقامة ببغداد زمناً طويلاً حتى لقّب أحدهم بالبغدادي(١)، مما يكشف عن تنافس المغاربة في الرحلة نحو هذه الديار واستقرارهم بها لتحصيل العلم، خاصة أنهم كانوا يجمعون بين الرحلة العلمية وزيارة الأماكن المقدسة، وهذا جدول يوضح أعداد العلماء الأندلسيين الذين رحلوا نحو بعض المدن العراقية المشهورة بنشاطها العلمي في القرن ٥ هـ(٢):

المركز العلمي	حسب كتاب الصلة	حسب مصادر تكميلية	المجموع	النسبة المئوية
بغداد	١٩	١٣	٣٢	٧٦,١٩
البصرة	٠٣	٠١	٠٤	٠٩,٥٣
الموصل	٠٢	٠١	٠٣	٠٧,١٤
	٠٣	٠٠	٠٣	٠٧,١٤
المجموع	٢٧	١٥	٤٢	١٠٠٪

ورغم أن هذا الجدول لا يمثل سوى عينة لا يمكن من خلالها الخروج بحكم عام، فإنه مع ذلك يكشف عن الحضور الفعلي لعلماء الأندلس في المراكز العلمية العراقية، وتتلمذهم على يد شيوخ المذهب المالكي من أمثال القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي الذي قصده مجموعة منهم كالقاضي ابن شماخ الغافقي ومهدي بن يوسف وغيرهما(٣). كما تكوّن على يد أبي بكر الباقلاني مجموعة من العلماء المغاربة، وفي مقدمتهم أبو عمران الفاسي العالم المغربي المشهور الذي قضى مدّة بالعراق، نهل خلالها من حياض كبار شيوخ المالكية هناك(٤).

---

(١) الذيل والتكملة، لابن عبد الملك المراكشي، س ٥، ق ٢، ص ٥٨٢ .

(٢) هذا الجدول مقتبس من أطروحة جامعية لنيل الدكتوراة في التاريخ: الرحلة العلمية الأندلسية إلى المشرق خلال القرن الهجري الخامس، لمبارك لمين، مطبوعة على الحاسوب، ص١٩١ .

(٣) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، للنباهي، ص٤١ .

نقول: لقي ابنُ شماخ وصاحبُهُ مهدي القاضيَ عبدَ الوهاب في مصر. انظر: القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي في آثار القدماء والمحدثين ص١٢٨ و ١٣٤ .

(٤) كتاب التشوف، لابن الزيات، ص٨٧ .

إن ما يهمنا من حصاد النصوص والإحصاءات السالفة الذكر يكمن في إبراز الإشعاع العلمي الذي شهدته المدارس النظامية، ورحلة علماء المغرب والأندلس للارتشاف من نبع شيوخها الأكفاء . أما النتيجة فقد كانت في غاية الأهمية حيث عاد هؤلاء العلماء متشبعين بروح المذهب السنّي المالكي، وحسبنا أن العالم المغربي أبا عمران الفاسي عاد إلى مدينة فاس المغربية بعد أن رسخ قدمه في قواعد المذهب، إلى درجة أن شيخه أبا بكر الباقلاني شبه علمه بعلم الإمام مالك (١)، وأصبح بعد عودته من المشرق عالماً نحريراً تضرب إليه الأكباد، و يتسابق إليه طلاب العلم من أمثال عتيق السوسي ومحمد بن طاهر، ووجّاج بن زلّو اللمطي، وجماعة من الفاسيين والسبتيين والأندلسيين(٢) . وتفانى هؤلاء جميعاً في الذبّ عن المذهب المالكي(٣)، ولعبوا دوراً مهماً في الإسراع بوتيرة انتشاره بالمغرب و الأندلس.

والحاصل أن رحلة علماء المغرب والأندلس نحو المشرق الإسلامي في القرن الخامس الهجري، وخاصة نحو العراق، ساهمت بشكل أساسي في تكوين أطر مغربية مالكية ستلعب دوراً مهماً وجوهرياً في الصحوة التي عرفها المذهب المالكي بالمغرب والأندلس خلال نفس الفترة .

ثانياً : تدريس الفقه المالكي :

من المتعارف عليه أن التدريس يشكّل وسيلة من الوسائل الناجعة في شيوع الفكر وانتشاره . وقد وعى علماء المغرب والأندلس أهمية هذه الوسيلة التربوية والدينية، فجنّدوا أنفسهم لذلك . ويعدّ الفقيه المغربي وجّاج بن زلّو اللّمطي أنموذجاً يمكن الاستناد عليه لتأكيد هذه الفكرة، فوعياً منه بأهمية الدور الذي تقوم به المدارس في نشر المذهب المالكي، لم يتوان عن تأسيس مدرسة بمنطقة نفيس بالسوس الأقصى جنوب المغرب،

---

(١) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج٧، تحقيق سعيد أعراب، ص٢٤٦ .

(٢) نفس المصدر، ص٢٤٥ .

(٣) معرفة القراء الكبار، للذهبي ، ج١، ص٣١٢ .

عرفت باسم دار المرابطين[١]، كان يتقاطر عليها الطلبة لتعلم مبادئ المذهب المالكي ومقاومة مختلف البدع[٢] .

وقد أسفرت هذه المدرسة المالكية الأولى عن تخريج كوكبة من العلماء المالكيين الذين طارت شهرتهم في الآفاق طيلة القرن (٥هـ) والعقود الأولى من القرن السادس، نذكر من بينهم الشيخ عبد الله بن ياسين الذي أصبح من أكبر المتحمسين للمذهب المالكي بعد أن درس في الأندلس على يد ثلة من الأعلام المالكيين[٣]، والقاضي عياضاً الذي أجمعت المصادر أنه « أحد عظماء المالكية »[٤]، وأبا الوليد بن رشد الذي كان رأس المالكية بالأندلس، وعرف بعلو كعبه في مجال الإفتاء وفق المذهب المالكي، فضلاً عن الفقيهين المالكيين الشهيرين أبي بكر بن العربي وابن ورد التميمي اللذين لم يصل إلى علوّ مكانتهما العلمية عالم آخر بعد وفاة ابن رشد[٥]، ثم الفقيه المالكي أبي جعفر المرسي الذي « انتهت إليه رئاسة المالكية »[٦]، ناهيك عن مجموعة أخرى من كبار أعلام المذهب لا يسع المجال لعرضهم أولاً بأول .

لقد وقف هؤلاء العلماء وغيرهم على أهمية تدريس الفقه المالكي كوسيلة للمزيد من انتشاره وتثبيت دعائمه، فتجنّدوا لتحقيق هذه الغاية . وتحفل مصادر السير والتراجم بذكر الأعلام المالكيين الذين قضوا جزءاً من حياتهم، أو أمضوا عمرهم كله في تدريس المذهب المالكي، فقد جاء في ترجمة الفقيه محمد بن سعيد بن مجاهد الأنصاري – وهو عالم أندلسي – أنه « أنفق عمره في إسماع الحديث وتدريس المذهب المالكي »[٧]، بل

---

(١) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، ص١٦٥ –روض القرطاس، لابن أبي زرع، ص١٢٣ .

(٢) L-histoire de l-islamisation de l Afrique de l-Ouest, Cuoq , p 35 .-

(٣) البيان المغرب، لابن عذاري، ج٤، ص١٠ – الحلل الموشية، لمؤلف مجهول، ص٢٠ .

(٤) النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، ج٥، ص٢٨٥ .

(٥) الديباج المذهب، لابن فرحون ، ص٤١ .

(٦) تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج٤، ص٦٩ .

(٧) الذيل والتكملة، لابن عبد الملك، ج٦، ص٢٠٤ .

إن بعض الفقهاء رغم اشتغالهم بالقضاء، وندرة الوقت الناتج عن اهتمامهم بحلّ مشاكل الناس، لم يحيدوا عن تدريس الفقه المالكي(١).

وكانت عملية التدريس تركز على مجموعة من الكتب المالكية التي يأتي في طليعتها كتابان: أولهما كتاب المدونة الذي غدا حجر الزاوية في المناهج الدراسية كما تؤكد ذلك مصادرنا، إذ كان المدرسون يركّزون عليه كمادة أساسية لتدريس الفقه المالكي، حتى إنه اقترن أحياناً بتراجم بعض الأعلام المالكيين، نذكر من بينهم على سبيل المثال محمد بن عبد الله الخشني (ت سنة ٥٤٠هـ) الذي كان « مبرّزاً في تدريسه، قائماً على المدونة »(٢) . أما الكتاب الثاني الذي شكّل أيضاً عصب المناهج الدراسية فهو كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس، وكان يحظى باهتمام الشيوخ الذين جعلوه في مكانة سامية، وحببوه لطلبتهم(٣) حتى إن القاضي عياضاً – أحد علماء الفترة موضوع الدراسة – أنشد مادحاً إياه بهذا البيت:

إذا ذُكرت كتبُ العلومِ فخيرُها   كتابُ الموطا من تعاليم مالك(٤)

من حصيلة ما تقدم، يتضح أن تدريس المذهب المالكي شكّل أداة مهمة لنشره في أوساط مجتمع المغرب والأندلس عن طريق جعل بعض المصنفات المالكية مواد إجبارية، وهو ما تشهد عليه كثرة العلماء المالكيين الذين منحوا إجازات علمية بعد سماعهم تلك الكتب . ولا شك أن هذه الكثرة مؤشر في حد ذاته عمّا نجم عن تدريس الفقه المالكي من انتشار في تلك الأوساط، الأمر الذي تؤكده كتب السير والتراجم التي أوردت أسماء جمّ

---

(١) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، ج١، ص٤٩٣ .

(٢) نفس المصدر، ص٤٤٧ . ويورد تراجم كثيرة حول أهمية تدريس الموطأ، انظر: ص١٥٠-٢٧٤-٤٢٠- ثم ج٢ ص٤٦٩-٤٨٢-٤٨٥-٥٦١-٧٥٤-٨٢٦-٨٢٧ .

(٣) أورد القاضي عياض على لسان ابن مهدي قوله: « لا أعلم من علم الناس بعد القرآن أصح من موطأ مالك »، انظر: ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج٢، ص٧٠ .

(٤) المصدر نفسه، ج٧، ص٧٨ .

غفير من علماء المالكية في الغرب الإسلامي، عرض لهم كتّاب السير والتراجم طبقة بعد أخرى .

ثالثاً: تأليف الكتب والمصنفات المالكية:

إذا جاز استعارة أدبيات اللغة المعاصرة، أمكن القول: إن الكتابة والتأليف يلعبان في كل المجتمعات – قديماً وحديثاً – دوراً دعائياً لحزب أو فكرة أو مذهب أو نظام معين، ويعملان على الترويج له حتى يصبح المسيطر والمؤثر في عقلية المجتمع، وهذه القاعدة بعينها تنطبق على الطفرة التي عرفها المذهب المالكي بالمغرب والأندلس خلال القرن الخامس الهجري، فقد كرّس علماء هذه المنطقة جهودهم في التأليف والتصنيف دفاعاً عن المذهب المالكي وانتصاراً له. ويقدم العالم المغربي القاضي عياض اليحصبي السبتي أنموذجاً واضحاً لهذا الاتجاه، إذ صنّف العديد من الكتب التي يتصدرها كتابه الذائع الصيت « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك » و « تفسير غريب الموطأ والبخاري ». وفي نفس المنحى ألّف الفقيه أبو بكر بن العربي كتاب « الردّ على من خالف أهل السنّة من ذوي البدع والإلحاد »، تعرّض فيه بالطعن للتيارات المخالفة للمذهب السنّي(١)، فضلاً عن كتاب « العواصم من القواصم » الذي دافع فيه عن المذهب المالكي، وهاجم فيه المذهب الشيعي في مسألة الخلافة(٢)، والمذهب الاعتزالي في مسألة خلق القرآن(٣). أما الفقيه المالكي ابن رشد، فقد استقال من منصب القضاء بهدف إيجاد الوقت الكافي، والتفرغ لتأليف كتابه « البيان والتحصيل » الذي يعتبر عمدة المؤلفات المالكية(٤) .

ويلاحظ أن الخطاب الذي كانت تحمله مؤلفات علماء المغرب والأندلس تمحور في ثلاثة نماذج:

---

(١) أزهار الرياض، للمقّري، ج٣، ص٩٥ وانظر مؤلفاته الأخرى في نفح الطيب، ج٢، ص٣٦ .

(٢) العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي، نشره محب الدين الخطيب، طبعة الرياض ١٩٨٤، انظر الصفحات ١٨١-١٨٣-١٨٥-١٩٧-١٩٨-١٧٢ .

(٣) نفس المصدر، ص٢٥١ .

(٤) الأعلام البشرية والحضارية، لعبد العزيز بن عبد الله، ج١ ، ص١٠٦ .

١- النموذج التحصيني: وهو النموذج الذي كان يروم مقاومة ما تزعمه المذاهب الأخرى من افتراءات على المذهب المالكي، والسعي إلى إظهاره بالمظهر الصحيح . وفي هذا السياق يذكر المقّري أن أبا بكر بن طلحة من علماء مدينة يابره الأندلسية ألّف كتاباً تحت عنوان: « سيف الإسلام على مذهب مالك الإمام »[١]، وهو كتاب لا نعرف مضمونه بسبب طي الزمان له، لكن من خلال ما يوحي به عنوانه، وكذلك من خلال إشارة المقّري السالف الذكر، نستشف أن جزءاً منه خصص لانتقاد ابن حزم ومذهبه الظاهري، وتفنيد مزاعمه وتقوّلاته على الأشاعرة والمذهب السنّي عموماً.

كما انبرى عالم أندلسي آخر، يدعى محمد بن حيدرة بن مفوّز المعافري (ت٥٠٥هـ) للذبّ عن المذهب المالكي عن طريق دحض حجج خصومه الظاهريين، وفي طليعتهم ابن حزم . وللأسف فإنه لم يصلنا من هذا الكتاب سوى شذرات وردت في متون بعض المصادر[٢] .

٢ - النموذج الهجومي: وهو الذي اتّسم خطابه بالحدّة، وطغيان نبرة الانتقاد اللاذع للمذاهب المخالفة والطّعن فيها . ويجسّد كتاب « العواصم من القواصم » هذا الاتجاه، ولا غرو فقد هاجم فيه مؤلفه أبو بكر بن العربي الفكر الشيعي والاعتزالي معاً . وبدوره أفتى ابن رشد الجدّ (ت عام ٥٢٠ هـ) بعدم الأخذ بشهادة أهل المذهب الظاهري[٣] . وعلى غرار ابن رشد، هاجم الفقيه المالكي ابن الحاج (ت عام ٥٢٩هـ) المذهب الاعتزالي، متّهماً المعتزلة بالرأي الفاسد والمعتقد الباطل [٤]، واصفاً كل فكر غير سنّي بالزندقة [٥] .

---

(١) أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، للمقّري، ج٣، ص٧٧ .

(٢) عن هذه النقولات انظر: الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب، لسمير القدوري، مجلة الأحمدية، عدد ١٣، محرم ١٤٢٤ هـ، ص٣١٣-٣١٤ .

(٣) نوازل ابن رشد، لابن رشد، ص٢٠٤ .

(٤) نوازل ابن الحاج، لابن الحاج، ص٢٠٤ .

(٥) نفس المصدر، ص٣١٠ .

بيد أن كتاب «العواصم من القواصم» السالف الذكر يعدّ أكثر الكتب التي اتخذت المنحى الهجومي ضد المذاهب والتيارات المخالفة للمذهب المالكي، خاصة أهل الظاهر وزعيمهم ابن حزم الذي كان خصماً عنيداً لفقهاء المالكية، حتى إن المؤرخ عبد الواحد المراكشي اعتبر أن ما حقّقه من شهرة جاء نتيجة «لمخالفته مذهب مالك بالمغرب»(١). ففي سياق المساجلات التي يتضمنها هذا الكتاب، يذكر مؤلفه أبو بكر بن العربي ما يلي: «فلما عدت – إلى الأندلس قادماً من المشرق – وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم.... زعم أنه إمام الأمة، يضع ويرفع، ويحكم ويشرع، وينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول على العلماء ما لم يقولوا، تنفيراً للقلوب عنهم وتشنيعاً عليهم، وخرج عن طريق الشبهة في ذات الله وصفاته، فجاء بطوامّ قد بيّنتها في رسالة الغرّة»(٢).

والمتأمل في كلام أبي بكر بن العربي، لا يجد عناء في إثبات الصيغة الهجومية التي اتسم بها خطابه، وهي الصيغة التي تعكسها بعض المصطلحات أو المعاني القدحية التي وظفها للتصدي لابن حزم ومدرسته الظاهرية، ووضع صاحبها في قفص الاتهام مثل نعته بالسخافة، وأنه من أهل البادية، ووصف أقواله بالمزاعم والادعاءات، والتدليس وتزوير حقائق الأمور، والتقوّل على علماء السنّة، والخروج عن طريق الشبهة، ناهيك عن وصف فكره بالطامة الكبرى وأم الدواهي .

ومن الأكيد أن كتاب «العواصم من القواصم» لم يكن الكتاب الوحيد الذي تصدى فيه العالم المالكي أبو بكر بن العربي للمذهب الظاهري وفضح عوراته، بل ثمة كتب أخرى سار فيها على نفس النهج، مثل كتاب «الغرة في الرد على كتاب الدرة»، وكتاب «النواهي عن الدواهي» الذي لخّصه وأدمجه في «العواصم من القواصم». ومن خلال

(١) المعجب، ص٧٦-٧٧ .

(٢) العواصم من القواصم، ص٢٤٩ .

انتقاده لعلماء المذهب الظاهري يتضح أنه وقف على مثالبهم العلمية، مثل افتقارهم إلى الأدلة التي يحتجون بها على أقوالهم، لذلك أوصى بعدم اعتماد آرائهم، ونصح الناس بأن « يطالبوهم بالدليل، فإن المبتدع إذا استدللت عليه شغّب عليك، وإذا دعوته إلى الاستدلال لم يجد إليه سبيلاً »، كما أنكر عليهم ما يزعمون من إجماع « ولا إجماع عندهم إلا للصحابة خاصة »[١] .

نفس الهجوم والانتقاد اللاذع شنّه أبو بكر بن العربي على أهل الظاهر وزعيمهم ابن حزم في كتاب « عارضة الأحوذي »، وهذا نص يعكس هذا المنحى الهجومي، يقول ابن العربي: « فمالوا إليه وغرّهم رجل كان عندنا يقال له ابن حزم انتدب لإبطال النظر، وسدّ سبل العبر، ونسب نفسه إلى الظاهر اقتداء بداود وأتباعه، فسوّد القراطيس، وأفسد النفوس، واعتمد الردّ على الحق نظماً ونثراً، فلم يعدم كيداً وعثراً »[٢] . ولم يكتف الفقيه المالكي المذكور بالانتقاد الهجومي عن طريق التأليف نثراً، بل أبدعت قريحته الشعرية مجموعة من الأبيات الشعرية التي وظّفها في مهاجمة خصوم المذهب المالكي، وأهل الظاهر على الخصوص، ومما نظمه في هذا الموضوع:

قالوا الظواهر أصل لا يجوز لنا ... عنها العدول إلى رأي ولا نظر

قلت اخسأوا فمقام الدين ليس لكم ... هذي العظائم فاستحيوا من الوتر

نفس الهجوم طال أنصار المذهب الصوفي، وعلى رأسهم حجّة الإسلام، الإمام الغزالي وكتابه إحياء علوم الدين الذي ألصق به بعض فقهاء المالكية تهمة البدعة والخروج عن تعاليم السنّة، فانبروا للردّ عليه عبر مجموعة من المصنفات لدحض آرائه، وإضعاف حججه، نذكر من بينها « كتاب النكت والأمالي في الرد على كتاب الغزالي »[٣] . وفي

---

(١) نفس المصدر، ص٢٥٦ .

(٢) عارضة الأحوذي لابن العربي، ج١٠، ص١١١-١١٢ .

(٣) الديباج المذهب، لابن فرحون، ص٣١٣ .

نفس المنحى، ألف القاضي ابن حمدين قاضي قرطبة في زمن المرابطين كتاباً في الردّ على حجّة الإسلام أيضاً[١] . ويذكر ياقوت الحموي أن الفقيه الأندلسي أبا حفص محمد بن ابراهيم البكري (ت ٥٠٥هـ) كان مولعاً بالرد على أبي حامد الغزالي ونقض كلامه[٢] .

وقد بلغ المنحى الهجومي ذروته بتحريض بعض الفقهاء المالكيين على مصادرة وإحراق كتب المخالفين للمذهب المالكي، ونسوق بهذا الخصوص نموذج كتاب «إحياء علوم الدين» السالف الذكر، إذ طعن فيه بعض علماء المذهب المالكي، واعتبروه – بسبب التيار التصوفي الذي يختزنه – خروجاً عن السنّة، بل كفروا كل من قرأ هذا الكتاب . وقد تزعم هذا الاتجاه فقهاء قرطبة الذين أفلحوا في إقناع الأمير المرابطي علي بن يوسف بحرقه، فأمر بذلك « فأحرق في رحبة مسجدها على الباب الغربي على هيئته بجلوده بعد إشباعه زيتاً »[٣] . كما تم إحراقه بمدينة مراكش في رحبة الباب الغربي من المسجد الجامع[٤] . وبعد الحرق في العاصمة المرابطية، صدرت الأوامر بإحراقه في جميع الولايات، وتوالت هذه العملية مدة سنة كاملة[٥] .

وتجمع المصادر أن الفقهاء المالكيين بالأندلس على الخصوص، وفي مقدمتهم ابن حمدين كانوا وراء هذا الحدث الذي اعتبروه " حربا استباقية "، إذا جاز استعمال هذا التعبير، لأن التيار الصوفي كان قد بدأ في اكتساح مجتمع الغرب الإسلامي، ولذلك أقنعوا الأمير المرابطي تاشفين بن علي (٥٣٧ – ٥٣٩هـ) باعتبار الكتاب المذكور بدعة

---

(١) فهرسة ابن عطية، لابن عطية، ص١٨٥ – خريدة القصر وجريدة العصر، للأصفهاني، ق ٤، ج٢، ص٢٢١ .

(٢) معجم البلدان، لياقوت الحموي، ج٣، مادة: سفاقس، ص٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) نظم الجمان، لابن القطان، ص١٤-١٥، المعيارالمعرب، للونشريسي، ج١٢، ص١٨٥ – البيان المغرب، لابن عذاري، ج٤، ص١٥٩ .

(٤) كتاب في تراجم الأولياء لمؤلف مجهول، (مخ)، ص٢٠٦ .

(٥) نظم الجمان، لابن القطان، ص١٥-١٦، البيان المغرب، لابن عذاري، ج٤، ص٥٩ .

وجب محاربتها، وهو ما تعكسه رسالته التي بعثها إلى أهل بلنسية بتاريخ العاشر من جمادى الأولى من عام ٥٣٨هـ، ومما جاء فيها: « ومتى عثرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة، وخاصة – وفّقكم الله – كتب أبي حامد الغزالي، فليتبع أثرها، وليقطع بالحرق المتابع خبرها، ويبحث عليها، وتغلّظ الأيمان على من يتّهم بكتمانها »[١] .

يتبين من هذه الوثيقة أن الفقهاء المالكيين في الأندلس نجحوا في إقناع السلطة المرابطية باتخاذ قرارها بإحراق أي كتاب يخالف المذهب المالكي، خاصة إذا كان من قبيل الكتب التي تلصق بها تهمة البدعة كما هو الشأن بالنسبة لكتاب «إحياء علوم الدين».

٣ – النموذج التعليمي – الدعائي–: وهو الذي كان يسعى إلى تلقين الجمهور مبادئ المذهب المالكي، ويعمل في الوقت ذاته على الترويج له عبر التأليف المسهب والمطوّل، وحسبنا أن الفقيه المالكي عبد الله بن أيوب الأنصاري ألف كتاباً أسماه «المنوطة على مذهب مالك بن أنس » في ثمانية أسفار[٢]، بينما ألف علي بن محمد الغساني كتاباً في شرح الموطأ سماه « نهج المسالك للتفقه على مذهب مالك في عشر مجلدات »[٣]. ولتبسيط المذهب وتقريبه للأذهان صنّف القاضي المالكي ابن الرمامة كتاب « تسهيل المطلب في تحصيل المذهب »[٤] .

أما النموذج الدعائي الكبير فيمثله كتاب « ترتيب المدارك » السالف الذكر الذي ألّفه القاضي عياض للتعريف بالأعلام المالكيين، والترويج للمذهب في آن واحد، كما يبدو ذلك من خلال إحدى العبارات التي استعملها، والتي تعبّر عن اقتناعه التام بالمذهب المالكي والدعوة للأخذ به دون سائر المذاهب الأخرى، حيث يقول في هذا الاتجاه: « وقد

(١) نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين لحسين مؤنس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، ج٢، عدد ١–٢ سنة ١٩٥٤، ص١١٣ .

(٢) الذيل والتكملة، لابن عبد الملك المراكشي، ج٤، ص١٤٨ .

(٣) الديباج المذهب، لابن فرحون، ص٢١١ .

(٤) صلة الصلة، لابن الزبير، ص٥٠٢ .

نظرنا طويلاً في أخبار الفقهاء، وقرأنا ما صنّف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم نر مذهباً من المذاهب غيره أسلم منه.... فالاستمساك به نجاة »[١] .

وفي نفس السياق، عقد باباً من كتابه لإبراز مكانة المذهب المالكي، والدعوة للتمسك به وتفضيله على كافة المذاهب الأخرى ليخرج بقناعة تامة وجهها إلى الجمهور، وهي القناعة التي عبّر عنها بقوله: « اعلموا - وفقكم الله - أن ترجيح مذهب مالك على غيره وإنافة منزلته في العلم،وسمو قدره عن طريق النقل والأثر لا ينكره إلا معاند أو قاصر»[٢] .

وعلى نفس المنوال، استعمل الفقيه المالكي أبو بكر بن العربي أسلوب الدعاية للمذهب المالكي، وهو ما يتجلى في قوله: « فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث... وغير ذلك هو الموت الأحمر و الداء الأكبر »[٣] .

من حصيلة النصوص السالفة، يتضح دور العلماء المالكيين في الدفاع عن المذهب المالكي، والدعوة للتمسك به ومهاجمة المذاهب الأخرى، مما ساهم في ترسيخ هذا المذهب بالمغرب والأندلس .

رابعاً: دور علماء المغرب والأندلس في تأسيس دولة ترعى المذهب المالكي وتحميه:

إن صحوة المذهب المالكي بالمغرب والأندلس ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري، ما كانت لتتحقق دون الاستناد إلى نفوذ وهيبة دولة ترعى هذا المذهب وتحميه، وتعمل على نشره. ولا يهمنا في هذا المقام دراسة الدور الذي قامت به الدولة المغربية في هذا الصدد، بقدر ما يهمنا الوقوف على دور العلماء في تأسيس إحدى دول الغرب الإسلامي التي انتصرت للمذهب المالكي في القرن(٥هـ)،ونقصد بها دولة المرابطين.وفي هذا السياق تبرز أسماء بعض علماء المغرب ممن كان لهم ضلع واسع في نشأة تلك الدولة أو التمهيد لقيامها من أمثال أبي عمران الفاسي، ووجّاج بن زلّو اللمطي، وعبد الله بن ياسين وغيرهم.

---

(١) ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج١، ص٢٢ .

(٢) نفس المصدر، ص٦٨ .

(٣) العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي، ص٢٤٨ .

ولإثبات دور هؤلاء العلماء المالكيين في تأسيس دولة المرابطين، إسهامهم المباشر في صحوة المذهب المالكي، نستعرض هنا بعض الأحداث والمعطيات التي تحمل دلالات تاريخية ذات بعد مذهبي:

١- **المعطى الأول**: اللقاء التأسيسي الذي جمع بين العالم المغربي المالكي أبي عمران الفاسي وزعيم صنهاجة الصحراء يحيى بن إبراهيم الجدالي للتفكير في مشروع إقامة دولة مالكية بالمغرب:

نستشف من خلال المصادر أن هذا اللقاء الذي جمع الرجلين، تمّ سنة (٤٢٧هـ) تقريباً، بمدينة القيروان بالمغرب الأدنى (تونس)، وذلك حين توجه يحيى بن إبراهيم الجدالي زعيم القبائل الصنهاجية الضاربة في الصحراء المغربية نحو مكة المكرمة لأداء فريضة الحج . وعند أوبته من الديار المقدّسة، مرّ بالقيروان، وحضر بها إحدى الحلقات العلمية التي كان يعقدها أبو عمران الفاسي هناك . وعند نهاية الجلسة العلمية، تعرّف الزعيم الصنهاجي على العالم المغربي، وبدأ حوار بينهم[١] . ورغم أننا لا ندري تفاصيل هذا الحوار، فقد سجّل عبيد الله البكري وهو من المعاصرين للحدث جانباً منه . ومع شحّ ما نقله البكري لنا في هذا الحوار، فإنه يلقي ضوءاً كاشفاً عن دور علماء المغرب والأندلس في التمهيد لصحوة المذهب المالكي عن طريق المساهمة في أول خطوات تأسيس دولة مالكية بالمغرب والأندلس، وهذا جزء من ذلك الحوار الذي سجّله في كتابه الموسوم بـ« المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب »:

يقول البكري: « فسأله أبو عمران عن بلده وسيرته وما ينتحلون من المذاهب، فلم يجد عنده علماً بشيء، إلا أنه كان حريصاً على التعلم، صحيح النية واليقين، فقال له: ما

(١) الحلل الموشية، لمؤلف مجهول، ص١٩، ويجعل تاريخ اللقاء سنة ٤٤٠هـ – البيان المغرب، لابن عذاري، ج٤، ص٧ – كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، لابن أبي دينار، ص١٠١ .

يمنعكم من تعلم الشّرع على وجهه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال له: لا يصل إلينا إلا معلمون لا ورع لهم ولا علم بالسنّة عندهم »[١] .

بتفحص هذا الرواية، يتضح أن الحوار بين الرجلين كان يتمحور حول الاختيارات المذهبية، وموقف زعيم صنهاجة الصحراء من المذهب السنّي . وإذا علمنا أن المحاور الذي هو أبو عمران الفاسي كان فقيهاً مالكياً من الطراز الرفيع -كما سنرى -، فإنه لا يتبادر إلى الذهن ذرة من الشك في أنه كان يسعى إلى دعوة قبائل صنهاجة الصحراء إلى الأخذ بالمذهب المالكي ونشره في تلك الربوع المغربية، ويحرص على أن تكون تلك القبائل نواة لإنشاء دولة مالكية .

٢- المعطى الثاني: قيام العالم أبي عمران الفاسي بدعوة إصلاحية بالمغربين الأقصى والأدنى على أساس المذهب المالكي:

تجمع الدراسات الحديثة على أنه كان لأبي عمران الفاسي ضلع واسع في قيام دولة المرابطين على أساس المذهب المالكي، بيد أن ما سكتت عنه تلك الدراسات، بل وحتى المصادر القديمة التي يعوّل عليها الباحث، يكمن في غياب أي معلومات عن نشاط المعارضة الذي قام به هذا العالم المغربي حين كان مقيماً بمدينة فاس ضد الحكم الزناتي المتسلط على رقاب الرعية، وما أفرزه من بدع دينية . لكن بعد أن تم نشر كتاب « بيوتات فاس الكبرى » لمؤلفه إسماعيل بن الأحمر، أصبح بإمكان الباحثين استغلال نص جديد ورد في هذا المصنف[٢] يميط اللثام عن عدة حقائق تكشف أن هذا العالم المغربي كان من أقطاب المعارضة المالكية للإمارات الزناتية التي كانت تحكم المغرب آنذاك، وتمارس سياسة تتسم بالاستبداد وفرض الضرائب المجحفة على الرعية، وأنه أُخرج من مدينة فاس قسراً نتيجة موقفه المتصلّب تجاه هؤلاء الحكام، فاضطر للاستقرار في مدينة القيروان بالمغرب الأدنى . كما تكشف عن دوره في التخطيط لقيام دولة تناصر المذهب المالكي . والجديد

(١) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، ص١٦٥ .

(٢) بيوتات فاس الكبرى، لابن الأحمر، ص٢٧-٢٨ .

في هذه الرواية أنها لا تصوّر أبا عمران الفاسي رجلاً غريباً عن يحيى بن إبراهيم والوفد الذي صاحبه إلى الحج، إذ تؤكد أنهم قصدوه للتبرك به لما حازه من سمعة طيبة اكتسبها من مواقفه في مقاومة الظلم، حتى صارت الرعية تحترمه وتجعله في مرتبة الأولياء . ويكشف النص أيضاً أن هذا اللقاء أسفر عن مخطط بين أبي عمران الفاسي ويحيى بن إبراهيم يقضي بمقاومة الدويلات الزناتية في المغرب، واستغلال الطاقة القتالية لقبائل صنهاجة الجنوب لتأسيس دولة تقوم بحركة إصلاحية مالكية . وكل هذه المؤشرات تبرهن على أن حج يحيى بن إبراهيم ولقاءه بأبي عمران الفاسي لم يجر بمحض الصدفة، وإنما سار وفق خطة محكمة ومنسقة لإنشاء دولة سنيّة مالكية توحد الغرب الإسلامي .

٣- المعطى الثالث: مشاركة الفقيه المالكي وجّاج بن زلّو اللمطي في مشروع إقامة دولة سنيّة مالكية بالغرب الإسلامي:

ورد في الرواية التاريخية التي تناقلتها المصادر أن الفقيه المالكي أبا عمران الفاسي طلب - خلال لقائه بيحيى بن إبراهيم الجدالي بالقيروان كما سبق الذكر - من تلامذته اختيار أحد منهم لمرافقة هذا الأخير إلى الديار الصحراوية بأراضي صنهاجة لتعليم القبائل هناك شرائع الإسلام ونشر المذهب المالكي في تلك الربوع، غير أن هؤلاء تبرّموا من أمر شيخهم، واستوحشوا الصحراء لبعدها وقسوة مناخها وشظف عيشها(١)، مما جعل الشيخ يعدل عن رأيه، وينصح الزعيم الصنهاجي بالتوجه نحو أحد تلامذته بالمغرب الأقصى، وهو وجّاج ابن زلّو اللمطي الذي كان قد أسّس بالسوس رباطاً أو مدرسة مالكية، ويطلب منه اختيار أحد تلامذته لمرافقته للديار الصحراوية . ورغم إجماع المصادر حول هذه الرواية، فإننا نميل إلى الاعتقاد بتناقضها مع سياق المنطق، خاصة إذا علمنا المكانة التي كان يحتلها أبو عمران الفاسي لدى تلامذته، وما كانت تقابل به أوامره من طاعة ورضى . كما أن رفض الذهاب إلى الصحراء لتعليم القبائل هناك شرائع الإسلام ومبادئ المذهب المالكي لا يتلاءم مع ما

(١) كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، لابن أبي دينار، ص١٠٢ .

عرف عن أعلام المالكية من تحمّس لنشر المذهب المالكي، وتنافس للقيام برحلات شاقّة من أجل تحصيل العلم أو تقديم الخدمات للطلاب، وما تميّزوا به أيضاً من روح التضحية التي وصلت إلى درجة الاستشهاد تحت الحكم الفاطمي الشيعي في المغرب الأدنى، فكيف نتصوّر تثاقلهم للسفر نحو الديار الصحراوية لنشر المذهب المالكي هناك؟!(١) .

والراجح حسب ما نستشفه من سياق الواقع والمنطق، أن أبا عمران الفاسي عمد إلى نصح الزعيم الصنهاجي بالتوجه نحو الفقيه المالكي وجّاج بن زلّو اللمطي، لا لأنه كان مغربياً هوية ومواطنة، وعارفاً بأحوال بلاده فحسب، بل لكونه صاحب مدرسة سنّية مالكية هي " دار المرابطين " بمنطقة نفيس أو ملكوس جنوب المغرب الأقصى(٢)، فضلاً عن كونه أحد أقطاب المذهب المالكي، وممّن درسوا على يد ابن أبي زيد القيرواني، وتتلمذوا على أعلام ذلك المذهب في المشرق الإسلامي(٣)، ناهيك عن أنه يعدّ من « كبار علماء البربر »(٤)، مما يؤكد تسلسل حلقة الأدوار التي قام بها العلماء المالكيون في قيام الدولة المرابطية السنّية المالكية .

ومن القرائن الدالّة على دور هذا العالم في نشأة الدولة المرابطية على أساس المذهب المالكي، أن الرباط الذي كان يلقّن فيه أسس المذهب لتلامذته بمنطقة سوس، والمعروف باسم " دار المرابطين " كما سلف الذكر(٥)، هو نفس الاسم الذي ستحمله الدولة المرابطية التي ساهم في وضع لبناتها الأولى .

٤ – **المعطى الرابع**: الشيخ المالكي عبد الله بن ياسين ودوره في التمهيد لدولة المرابطين على أساس المذهب المالكي :

---

(١) مغربيات، لمحمود إسماعيل، ص٧٧ .

(٢) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، ص١٦٥ – روض القرطاس، لابن أبي زرع، ص١٢٣ .

(٣) رسالة في تحقيق اتجاه قبلة الصلاة بالمغرب، للمتيجى، ورقة ٧٧، ٧٨ .

(٤) مفاخر البربر، لمؤلف مجهول، ص٦٩ .

(٥) كتاب التشوف لابن الزيات، ص٨٩ .

وجد العرض الذي تقدم به أبو عمران الفاسي وقعاً حسناً لدى الفقيه وجّاج بن زلّو اللمطي الذي انتدب لهذه المهمة أحد علماء المالكية الذي سيلعب الدور الحاسم في التمهيد لقيام الدولة المرابطية، وهو الفقيه عبد الله بن ياسين الجزولي .

وقد كان هذا الاختيار صائباً في نظرنا لأن نجاح مشروع إقامة دولة مالكية يستلزم وضعه تحت قيادة مسؤولة وقادرة على إنجاحه . وكان عبد الله بن ياسين من هذه الطينة التي توفرت فيها مجموعة من المؤهلات، فهو التلميذ المخلص الذي يفيض حماساً لنصرة المذهب المالكي، ويعدّ حسب تعبير المؤرخ ابن الأحمر « من حذاق الطلبة ومن أهل الفضل والدين والورع »(١) . كما أنه حصل على علوم كثيرة، إذ درس في الأندلس مدة سبع سنوات على يد أعلام المذهب المالكي هناك . وعند عودته للمغرب مرّ بمدن المغرب الأقصى، فلاحظ بدع برغواطة (٢)، وانقسام القبائل المغربية نتيجة عدم وجود مذهب سنّي يوحّدها . وترامى إلى سمعه رباط شيخ المالكية وجّاج بن زلّو، فاندفع إليه ليصبح عضواً نشيطاً فيه. ولا يراودنا الشك في أنه كان على صلة وثيقة بشيخه وجّاج المذكور الذي أطلعه على خطته القاضية بإنشاء دولة سنّية تعمل على توحيد المغرب تحت راية المذهب المالكي .

وفور وصول عبد الله بن ياسين إلى ديار صنهاجة أخذ يبثّ تعاليم المذهب المالكي في أوساط قبيلة لمتونة، غير أن أعيان تلك القبيلة لم يستجيبوا لدعوته فطردوه، مما جعله يلجأ إلى بناء رباط في جزيرة منعزلة توجد بموقع لم تحدده النصوص بدقة، وإن كان الباحثون يرجّحون أن يكون في حوض نهر السنغال أو منحنى نهر النيجر الحالي . والمهم في الأمر أن هذا الرباط أصبح مركزاً للتكوين في المذهب المالكي . وقد التحق به الأنصار والأتباع لمدة

(١) الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، للناصري، ج٢، ص٧ - بيوتات فاس الكبرى ، لابن الأحمر، ص٢٨ .

(٢) وجدت هذه الإمارة في غرب المغرب الأقصى، وقد نشأت - حسب المصادر التاريخية الرسمية - نتيجة حركة بدعية قام بها أحد المتنبئين . انظر: روض القرطاس، لابن أبي زرع، ص١٣٠- ١٣٢ .

طويلة لم تحددها المرويات التاريخية؛ ومن المحتمل أنها تراوحت بين (٧ إلى ١٢) سنة[١]، كانت كافية لتكوين ما ينوف على ثلاثة آلاف مرابط تكويناً لا يقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل كذلك على التكوين المذهبي المتمثل في التشبّع بالمذهب المالكي. ويعبّر المؤرخ أبو الفدا عن هذا التكوين المذهبي بقوله وهو بصدد الحديث عن الرجال الموجودين في رباط عبد الله بن ياسين: « وتفقّه منهم جماعة على عبد الله بن ياسين »[٢]، مما ينهض حجة على دور العلماء في الإعداد لدولة سنّية مالكية بالمغرب والأندلس.

وبعد فترة من قتال المخالفين للدعوة الإصلاحية التي حملها عبد الله بن ياسين تحت لواء المذهب المالكي، وانتصاره على القوى المعادية له في صحراء صنهاجة، بدأ العلماء المالكيون المستقرون بمدينة سجلماسة المغربية يوجهون له النداء للالتحاق بالمغرب الأقصى بغية القضاء على تسلط الحكام الزناتيين واضطهادهم للمذهب المالكي[٣]. ومن المنطقي أن نعتبر مثل هذا النداء مجرد تذكير للفقيه المالكي عبد الله بن ياسين بالمشروع الذي تحاور حوله كل من أبي عمران الفاسي ويحيى بن إبراهيم الجدالي أثناء لقاء القيروان، والذي دار في مجمله حول ضرورة الإطاحة بالحكم الزناتي الجائر بالمغرب، وإقامة دولة سنّية مالكية.

ومن القرائن الأخرى التي تؤكد دور عبد الله بن ياسين في تدعيم المذهب المالكي عن طريق تأسيس دولة تتبناه مذهباً رسمياً، ما أجمعت عليه المصادر من أنه استشهد سنة (٤٥١هـ) في معركة كان يقاتل فيها أعداء المذهب من البرغواطيين[٤].

نستنتج مما سبق أن مجموعة من العلماء المالكيين المغاربة اضطلعوا بدور جوهري، يتجلى في تجنّدهم للقيام بحركة إصلاحية تصبو إلى تأسيس دولة بالغرب الإسلامي، تقوم على أساس المذهب المالكي وتعمل على حمايته ونشره، وقد نجحوا في هذا المشروع.

---

(١) المرابطون: تاريخهم السياسي، لعبد الهادي شعيرة، ص٤٦.

(٢) كتاب المختصر في أخبار البشر، لأبي الفدا، ص١٧٥.

(٣) كتاب العبر، لابن خلدون، ص٢٤٣ –روض القرطاس، لابن أبي زرع، ص١٢٧.

(٤) المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، ص ١٦٨– ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج٨، ص٨٣.

خامساً : تولي العلماء المالكيين منصب القضاء :

لتدعيم المذهب المالكي، عوّل علماء المغرب والأندلس على استراتيجية تقوم على أساس تولي مناصب القضاء، وذلك بالنظر لأهمية هذا المنصب وحساسيته وتأثيره في حياة مجتمع الغرب الإسلامي، وقدرته في التأثير على القرار السياسي والتوجه المذهبي .

وبما أن الفقهاء المالكيين لعبوا دوراً محورياً في نشأة دولة المرابطين المالكية كما سبق الذكر، فمن البديهي أن تسند لهم المناصب الكبرى في مؤسسات هذه الدولة، خاصة منصب القضاء الذي كان لا يتولاه غيرهم من معتنقي المذاهب الأخرى، وهو ما يؤكده المؤرخ المراكشي بقوله : « فلم يكن يقرب من أمير المسلمين – يقصد الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين – ويحظى عنده إلا من علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك »(١). ولعلّ تفحص أسماء الفقهاء الذين تولوا منصب القضاء للدولة المرابطية قمين بتدعيم هذا الرأي، ففي الترجمة التي خص بها ابن الأبار الفقيه عبد الله بن محمد بن عيسى التادلي، ورد أن أباه « كان من حفاظ المذهب المالكي، ومن المشاورين بفاس أيام لمتونة »(٢) . وكان علاّمة المغرب القاضي عياض السبتي من أبرز من تولوا منصب القضاء، وقد وصفه بعض المؤرخين بأنه « أحد عظماء المالكية »(٣). أما القاضي أبو الوليد بن رشد الجد فقد كان على رأس المالكية بالأندلس معروفاً بالفتاوى التي كان يحلّ بها مجموعة من الإشكاليات القضائية المستعصية، وفق التشريع المالكي، وقد وصلت إليه فتاوى تهم القضاة الآخذين بأحكام المذهب المالكي(٤). ومما يؤكد اكتساح الفقهاء المالكيين بالمغرب والأندلس خطة القضاء، أن جل من تولّوها عرفوا بتبحرهم في المذهب المالكي(٥) .

---

(١) المعجب في أخبار الأندلس والمغرب، لعبد الواحد المراكشي ، ص٢٥٤ .

(٢) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، ج ٢، ص٩٢٢ .

(٣) النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، ج٥، ص٢٨٥ – النجم الثاقب، لابن صعد، (مخ) ص١٣٤ .

(٤) نوازل ابن رشد، لابن رشد، تحقيق التوجكاني، رسالة جامعية مرقونة على الآلة الكاتبة، ج٥، ص٤٩٢-٤٩٣ .

(٥) انظر: التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، ج١، ص١٤٠-٢٥٧-٣٠٩-٤٩٣-٥٦٣، وانظر كذلك: المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار، ص١٥٥ – جذوة الاقتباس، لابن القاضي، ق١، ص٢٥٥

وكنتيجة منطقية لتولي العلماء المالكيين منصب القضاء، يمكن القول: إنهم ساهموا في جعل التشريع القضائي بالمغرب والأندلس يسير وفق المذهب المالكي، ووجّهوا الدولة المرابطية نحو فرض الالتزام به نصّاً وروحاً، وهي الحقيقة التي نستشفها من خلال رسالة بعثها الأمير المرابطي تاشفين بن علي (٥٣٧ - ٥٣٩هـ) إلى سكان بلنسية بعد استرجاعها من أيدي النصارى سنة (٤٩٥هـ) ، وقد ورد فيها ما يلي : « واعلموا - رحمكم الله - أن مدار الفتيا، ومجرى الأحكام، والشورى في الحضر والبدو، عن ما اتفق عليه السلف الصالح - رحمهم الله - من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة أبي عبدالله مالك بن أنس رضي الله عنه، فلا عدول لقاض ولا مفت عن مذهبه، ولا يأخذ في تحليل ولا تحريم إلا به، ومَنْ حاد عن رأيه بفتواه، ومال إلى الأئمة إلى سواه، فقد ركب رأسه واتبع هواه »[١] .

وبالمثل، استثمر علماء المغرب والأندلس فرصة توليهم مناصب القضاء لترسيخ المذهب المالكي وتدعيمه عن طريق إصدار الفتاوى ضد العلوم والمذاهب المخالفة له[٢]، وفرض كتب الفقه المالكي في المناهج الدراسية الملقنة بالمساجد والمدارس[٣] .

ومن إنصاف القول أنه رغم الجهود التي بذلها الفقهاء من أجل ترسيخ المذهب المالكي، فقد استمر وجود بعض المذاهب الأخرى على الأقل كالمذهب الظاهري والشيعي، وهو ما تعكسه شهادة الفقيه أبي بكر بن العربي التي يقول فيها: « وكان أول بدعة لقيت في رحلتي كما قلت لكم القول بالباطن، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملئ به المغرب »[٤]، وهي شهادة تؤكد بالملموس وجود المذهبين الشيعي والظاهري، بيد أن

---

(١) نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، لحسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، سنة ١٩٥٥، مج ١، ص١١٢-١١٣، والرسالة مؤرخة بالعشر الأولى من جمادى الأولى عام ٥٣٨هـ .

(٢) انظر ما سبق ذكره من هذا البحث حول الفتاوى التي تتضمنها كتب النوازل الفقهية في الفترة مدار البحث والتي تدور مواضيعها حول المذاهب المخالفة للمذهب المالكي وحشرها في دائرة البدع والزندقة، ناهيك عن الكتب الفقهية الأخرى التي ألفها الفقهاء المالكيون وهاجموا فيها المذاهب المخالفة .

(٣) التعليم في المغرب الأقصى في عصر المرابطين والموحدين، لحسن علي حسن، حوليات كلية دار العلوم بالقاهرة، سنة ١٩٧٢-١٩٧٣، ص٧٥ .

(٤) العواصم من القواصم، لأبي بكر بن العربي، تحقيق عمار الطالبي، ج١، ص١٥٥ .

حضور هذين المذهبين في الساحة المذهبية لا ينفي طابع الغلبة والسيادة الذي أصبح يميّز المذهب المالكي بهذه المنطقة الغربية من العالم الإسلامي ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري .

والحاصل الذي يمكن أن يستخلصه الباحث بخصوص دور علماء المغرب والأندلس في تدعيم المذهب المالكي بهذه المنطقة، يتجسد في حقيقة أفصح عنها هذا البحث، وهي أنهم سلكوا مجموعة من القنوات لتحقيق هذا المسعى المذهبي، وتتمثل في:

١- التكوين والتشبّع بمبادئ المذهب المالكي من خلال قيامهم برحلات علمية نحو المشرق الإسلامي، والتتلمذ على يد كبار أعلام المذهب هناك.

٢- ثم تدريس الفقه المالكي بعد عودتهم من المشرق كوسيلة ناجعة لنشره.

٣- فضلاً عن مساهمتهم في تصنيف مجموعة من الكتب والمصنّفات كوسيلة أخرى للدعاية للمذهب وإشاعته.

٤- ناهيك عن دور أعلام المذهب المالكي أنفسهم في قيام الدولة المرابطية التي ناصرت المذهب وعملت على تثبيته وحمايته.

٥- أما الوسيلة الأخيرة التي اعتمدها علماء المغرب والأندلس لتدعيم المذهب المالكي كما أوضحها البحث، فتتجلى في توليهم منصب القضاء، ومن ثم التشريع وفق أسسه ومبادئه، وإصدار الفتاوى، والمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية وفق أحكامه، مما زاد من انتشار وغلبة هذا المذهب بالغرب الإسلامي.

وبذلك يكون البحث قد كشف النقاب عن مختلف الأدوار التي قام بها علماء المغرب والأندلس من أجل ترسيخ جذور المذهب المالكي، هذه الجذور التي لم تتزعزع رغم محاولة الموحّدين فرض المذهب الظاهري بعد منتصف القرن السادس الهجري، مما يفسّر صلابة عود المذهب المالكي، وبالتالي استمراريته كمذهب للمغاربة حتى الفترة الراهنة .

تمّ بحمد الله.

الاختزالات والرموز المستعملة في البحث:

ت = توفي

خ.ع.و.م.ر= الخزانة العامة للوثائق والمخطوطات بالرباط، قسم الأرشيفات

خ.م . ر= الخزانة الملكية بالرباط

(د.ت) = دون ذكر تاريخ الطبع

(د.م) دون ذكر مكان الطبع

س = السفر

ط = طبعة

ق = قسم

مج = مجلد

مخ = مخطوط

Ed= Edition
S.D.E = Sans date dédition
T=Tome
Vol=volume

مكتبة البحث

١- المصادر الأصلية المخطوطة:

– تحفة الحادي المطرب في رفع نسب شرفاء المغرب، للزياني، أبي القاسم أحمد (ت عام ١٢٤٩هـ)، مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، رقم ٢٤٧١ .

– ترتيب الرحلة للترغيب في الملة، لابن العربي، أبي بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي (ت: ٥٣٤هـ)، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق والأرشيفات،ضمن مجموع رقم ك ١٢٧٥ .

– رسالة في تحقيق اتجاه القبلة بالمغرب، لأبي علي المتيجي، (عاش في القرن ٦ هـ) مخطوط خاص.

– كتاب في تراجم الأولياء، لمؤلف مجهول: (عاش في القرن ٧ هـ) . مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق والأرشيفات، رقم ج ١٢٧١ .

– النجم الثاقب في ما لأولياء الله من مفاخر المناقب، لابن صعد التلمساني الأنصاري (ت: عام ٩٢١هـ)، مخطوط الخزانة الملكية بالرباط رقم ٢٤٩١ .

– نوازل ابن الحاج، لابن الحاج، أبي عبد الله بن الحاج الشهيد،(ت: عام ٥٢٩ هـ)، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق والأرشيفات، رقم ج ٥٥ .

– نوازل ابن رشد، لابن رشد الجد، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي، (ت: عام ٥٢٠ هـ)، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، قسم الوثائق والأرشيفات، رقم ك ٧٣١ .

٢- المصادر الأصلية المنشورة:

– إحياء علوم الدين، لحجة الإسلام الإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: عام ٥٠٥ هـ)، ج ١، دار الفكر (ط٢)، ١٤٠٠ هـ–١٩٨٠م .

– أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، للمقّري، شهاب الدين أحمد بن محمد التلمساني (ت:عام ١٠٤٠هـ)، الجزء ٣، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري وشلبي . طبعة المحمدية – فضالة ١٩٨٠ .

– الأنيس المطرب بروض القرطاس، لابن أبي زرع، أبي الحسن علي بن عبد الله (ت: حوالي ٧٤١هـ)، طبعة الرباط ١٩٧٣، دار المنصور للطباعة والوراقة .

– البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذاري، أبي عبد الله محمد المراكشي (عاش بعد سنة ٧١٢هـ)، ج ٤، تحقيق س . كولان و ل .بروفنسال . طبعة بيروت ١٩٨٠ .

– بيوتات فاس الكبرى، لابن الأحمر، إسماعيل بن يوسف (عاش في القرن ٨ الهجري)، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للوراقة، الرباط ١٩٧٢ .

– تاريخ الخلفاء، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: عام ٩١١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . طبعة بغداد (ط٣) ١٩٨٧، مكتبة الشرق الجديد بيروت – دار العلوم الحديثة .

– تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، عبد الله بن محمد الأزدي (ت: عام ٤٠٣ هـ)، قسمان، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦ .

– تذكرة الحفاظ، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركماني (ت: عام ٧٨٤هـ)،ج٤، طبعة حيدر أباد والدكن ١٣٣٤هـ، (ط١)، دائرة المعارف النظامية .

– ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت: عام ٥٤٤هـ) .

* ج١، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، فضالة– المحمدية، (ط٢) ١٩٨٣ .

* ج٢، تحقيق عبد القادر الصحراوي، فضالة المحمدية، (دون تاريخ) .

* ج٧، تحقيق سعيد أحمد أعراب، فضالة المحمدية،١٩٨٢

* ج٨ تحقيق سعيد أحمد أعراب، فضالة المحمدية، (ط٢)، ١٩٨٣ .

– التشوف إلى رجال التصوف، لابن الزيات، أبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي (ت: عام ٦٢٧هـ)، تحقيق أحمد التوفيق، طبعة البيضاء ١٩٨٤، منشورات كلية الآداب بالرباط .

– التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، أبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت: ٦٥٨ هـ)، جزءان، نشره " ألفرد بل " وابن أبي شنب، طبعة الجزائر ١٩١١ م.

– طبعة أخرى: تم استغلالها في البحث: تحقيق عبد السلام الهراس، ج١، طبعة البيضاء، دار المعرفة .

– جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وتحمله، لابن عبد البر النمري، ج ١، دار الفكر، (دون تاريخ)

– جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، لابن القاضي، أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي (ت: عام ١٠٢٥هـ)، القسم الأول، طبعة الرباط ١٩٧٣ – دار المنصور للطباعة والوراقة.

– جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي، أبي عبدالله بن أبي نصر فتوح الميورقي، ج١، تحقيق إبراهيم الأبياري، (ط٢)، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة – بيروت ١٤١٠ هـ–١٩٨٩ م.

– الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، لمؤلف مجهول، (عاش في القرن ٨هـ) تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، مطبعة النجاح الجديدة، طبعة البيضاء ١٩٧٩م–١٣٩٩هـ.

– الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي اليعمري (ت: عام ٧٩٩هـ)، طبعة الفحامين بمصر سنة ١٣٥١هـ، (ط١) .

– الذيل والتكملة،لابن عبد الملك، أبو عبد الله محمد الأنصاري (ت: ٧٠٣ هـ)،

* السفر الرابع، تحقيق إحسان عباس . طبعة بيروت ١٩٦٤ .

* السفر الخامس، القسم ٢، تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت (دون تاريخ).

* السفر السادس، تحقيق إحسان عباس، طبعة بيروت ١٩٧٣ .

– رسالة في فضل الأندلس، ضمن رسائل ابن حزم، لابن حزم الأندلسي، ج٢، تحقيق إحسان عباس (ط١)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨١ .

– رياض النفوس، للمالكي، أبي بكر عبد الله بن محمد، (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق البشير البكوش، ج١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٣ .

– صلة الصلة، لابن الزبير، أحمد بن إبراهيم الثقفي العاصمي الجياني (ت: ٧٠٨هـ)، قطعة من المجلد ٢، نشرها ليفي بروفنسال، طبعة الرباط ١٩٣٨ – المطبعة الاقتصادية.

- صورة الأرض، لابن حوقل، محمد بن علي الموصلي، طبعة بيروت ١٩٧٩، منشورات مكتبة دار الحياة .

- عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي، محمد بن عبد الله المعافري (ت: عام ٥٤٣هـ)، ج ٢، دار الكتاب العربي، (دون تاريخ) .

- العواصم من القواصم، لأبي بكربن العربي المعافري (ت: عام ٥٤٣هـ)، حققه وعلق على حواشيه محب الدين الخطيب، طبعة الرياض ١٩٨٤ .

- نسخة أخرى من تحقيق عمّار الطالبي، الجزائر ١٩٧٤ .

- فهرست ابن عطية، لابن عطية، عبد الحق المحاربي الأندلسي (ت: عام ٥٤١ هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، طبعة بيروت ١٩٨٠، (ط١).

- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، للناصري، أبي العباس أحمد بن خالد السلاوي (ت: عام ١٣١٥م)، ج٢، البيضاء ١٩٥٤ - دار الكتاب .

- كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر أو تاريخ ابن خلدون، لابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: عام ٨٠٨ هـ) الجزء ٦، تحقيق خليل شحاذة - دار الفكر، بيروت ١٩٨١م.

- كتاب المقدمة، لابن خلدون،عبد الرحمن بن محمد (ت: عام ٨٠٨ هـ)، الجزء ٣، تحقيق عبدالواحد وافي، طبعة ١٣٧٦ - ١٩٥٢م، مطبعة لجنة البيان العربي .

- كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، لابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني (كان على قيد الحياة عام ١١١٠ هـ)، طبعة تونس ١٢٨٦ هـ (ط١)، مطبعة الدولة التونسية .

- المختصر في أخبار البشر، لأبي الفدا،عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر (ت: ٧٣٢ هـ)، طبعة مصر (ط١)، المطبعة الحسنية .

- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، للنباهي، أبي الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن الحسين المالقي (ت بعد: ٧٩٣هـ)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، طبعة بيروت ١٩٨٠-١٤٠٠هـ، دار الآفاق - الجديدة .

- مسائل أبي الوليد بن رشد، لابن رشد، (ت: عام ٥٢٠ هـ)، حققها محمد الحبيب التوجكاني في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا التي نوقشت بكلية الأصول بتطوان، ثم نشرها في مجلدين، دار الآفاق الجديدة، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م .

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي، (ت: ٥٨١ هـ)، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، البيضاء ١٩٧٨، (ط٧) .

- معجم البلدان، لياقوت الحموي، أبي عبد الله بن عبد الله الرومي، (ت: عام ٦٢٦هـ)، الجزءان ١ و٣، نشر مكتبة دار الحياة، (دون تاريخ) .

- المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار، أبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي (ت: ٦٥٨ هـ)، نشره فرانسيسكو كوديرا وزايدين، طبعة مدريد ١٨٨٥م.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار، للذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان التركماني (ت: ٧٤٨ هـ)، ج١، تحقيق محمد سيد جاد الحق، طبعة مصر، (دون تاريخ)، دار الكتب الحديثة .

- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، للونشريسي، أبي العباس أحمد بن يحيى، (ت: عام ٩١٤ هـ)، الجزآن ٦ و ١٢، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، دار الغرب الإسلامي، طبعة البيضاء - بيروت ١٩٨١ .

- المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، للبكري، عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو (ت: عام ٤٨٧هـ)، نشره دي سلان، طبعة الجزائر ١٩١١ .

- مفاخر البربر، لمؤلف مجهول،(عاش في القرن ٧هـ)، نشره ليفي بروفنسال،طبعة الرباط ١٩٣٤ .

- المقتبس من أنباء أهل الأندلس، لابن حيان، أبي مروان خلف بن حسين، (ت: عام ٤٦٩ هـ)، تحقيق محمود علي مكي، القاهرة ١٩٧١م.

- النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي (ت: ٨٧٤هـ)، الجزء٥، نشر المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

– نظم الجمان، لابن القطان، أبي علي حسن بن محمد الكتامي (ت: عام ٦٢٨ هـ)، قطعة من الكتاب الأصلي، نشرها محمود علي مكي، طبعة تطوان، المطبعة المهدية (دون تاريخ).

– نفح الطيب، للمقري، أحمد بن محمد التلمساني، ج٢، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت ١٩٨٦م.

– نسخة أخرى: ج٤، تحقيق إحسان عباس، بيروت ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨م .

– وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية، قطعة منتخبة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، للشريف الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس (ت: عام ٥٦٠ هـ)، نشره هنري بيريس، طبعة الجزائر ١٩٥٧م.

– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت: عام ٦٨١ هـ)، الجزء ٤، تحقيق إحسان عباس . طبعة بيروت (دون تاريخ)، دار صادر .

٣– الدراسات والمراجع العربية الحديثة:

– الأثر السياسي والحضاري للمالكية في شمال إفريقيا حتى قيام دولة المرابطين، لأبي العزم محمد داود، طبعة مكة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م – المكتبة الفيصلية .

– الإسلام في إسبانيا، للطفي عبد البديع، طبعة القاهرة ١٩٥٨، (ط١) .

– أعلام الإسكندرية في العصر الإسلامي، لجمال الدين الشيال، طبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٥م.

– الأعلام البشرية والحضارية، لعبد العزيز بن عبد الله، ج١، مطبعة فضالة، المحمدية ١٩٧٥م.

– تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، لمحمد عبد الرحيم غنيمة، طبعة تطوان ١٩٥٣م، دارالطباعة المغربية، معهد مولاي الحسن .

– التاريخ السياسي والفكري للمذهب السني في المشرق الإسلامي منذ القرن الخامس الهجري حتى سقوط بغداد، لعبد المجيد بدوي، طبعة القاهرة ١٩٨٨–١٤٠٨هـ، (ط٢)، دار الوفاء للطباعة والنشر .

- الرحلة العلمية الأندلسية إلى المشرق خلال القرن الهجري الخامس، لمبارك لمين، أطروحة جامعية لنيل الدكتوراه في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب بتطوان سنة ٢٠٠١م، مطبوعة على الحاسوب.

- شجرة النور الزكية، لمحمد بن محمد بن مخلوف، ج١، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٥٠هـ.

- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، لعمر الجيدي، طبعة البيضاء ١٩٨٧م، مطبعة النجاح الجديدة.

- المرابطون: تاريخهم السياسي، لعبد الهادي شعيرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، مكتبة القاهرة الحديثة، طبعة القاهرة ١٩٦٩م (ط١).

- معجم الفرق والمذاهب الإسلامية، لإسماعيل العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب ١٩٩٣م.

- مغربيات: دراسات جديدة، لمحمود إسماعيل عبد الرازق، طبعة فاس ١٩٧٧م، المطبعة المركزية.

- النبوغ المغربي في الأدب العربي، لعبد الله كنون، ج١، بيروت ١٣٩٥هـ، دار الكتاب اللبناني.

٤- الدوريات:

- البيئة و أثرها في صياغة مذهبنا المالكي، لمحمد العمراني، مجلة دعوة الحق. عدد ٢٤٥ سنة ١٩٨٥م.

- التعليم بالمغرب الأقصى في عصر المرابطين والموحدين، لحسن علي حسن، مجلة كلية دار العلوم القاهرة، العام الجامعي ١٩٧٢-١٩٧٣م، طبعة القاهرة ١٩٧٤م.

- الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية، لسمير القدوري، مجلة الأحمدية، تصدرها دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي، العدد ١٣، المحرم ١٤٢٤هـ / مارس ٢٠٠٣م.

- نصوص سياسية عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين ٥٢٠ / ١١٢٦ إلى ٥٤٠ / ١١٤٥ لحسين مؤنس، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، مدريد ١٩٥٥م. مجلد ١، عدد ٣.

٥- دراسات وأبحاث بالفرنسية:

BEL , Alfred, La Religion Musulmane en Berberie , Esquisse d?histoire - et de sociologie religieuse , édition , 1938.

- Provençal, Levi, Histoire de l?Espagne Musulmane, Volume III, Paris, Maisonneuve, Leiden, j. Brill 1950.

- Quoq , Jean , L?Histoire de l?Islamisation de l?Afrique de l?ouest dés origines à la fin du16e siècle Ed Paris,(S.D.E), Librairie orientaliste. Paul . Geunthner .